

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المحددة للنمو في المملكة العربية السعودية في الفترة 2000 إلى 2017

فاطمة عبدالله محمد عطية*

ملخص: اتفقت الأدبيات التنموية إلى حد كبير على دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، وعلى أنه أحد المصادر الهامة في تنويع مصادر الدخل ويلعب دوراً هاماً في تحسين توزيع الدخل من خلال زيادة معدلات التشغيل في كافة أنحاء العالم، وهذا ما يدعو الحكومات أن تكون أكثر نشاطاً وأن تبذل مزيداً من الجهود في جذب الاستثمارات الأجنبية وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية جدية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر وكيف سيؤثر استخدامها في النمو الاقتصادي إيجابياً. وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مثل قطاع البتر وكيمواويات في المملكة العربية السعودية، ويعتبر الاقتصاد السعودي من أهم الاقتصاديات المتميزة بالثروات التي تجعل من الاستثمار فيها اقتصاداً متيناً يتمتع بنمو وإنتاجية مستدامين. وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق السعودية خلال العقد الماضي أكبر دليل على أن المملكة أصبحت هدفاً للاستثمار الأجنبي وأن السوق بإمكانها أن تكون تنافسية، حيث أن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2016-2017، صنّف المملكة في المرتبة 20 عالمياً من حيث سهولة أداء الأعمال. ولا أحد ينكر أن السوق السعودية تحتاج للخبرات الأجنبية لرفع كفاءة التكنولوجيا ومهارة الكوادر البشرية بعد إيجاد الوظائف لها من خلال الاستثمار الأجنبي، الذي يعتبر وسيلة فعالة للقضاء على مشاكل البطالة. وتستهدف الدراسة الحالية اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المؤثرة في النمو في المملكة العربية السعودية في الفترة من (2000 إلى 2017). وقد توصلت الدراسة إلى أهمية هذا الاستثمار الذي يؤثر على معدلات النمو. فمن خلال الدراسة النظرية والكمية باستخدام أسلوب التكامل المتناظر بالتطبيق على الاقتصاد السعودي اثبتت أهمية الاستثمار الأجنبي كأحد العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو مع زيادة الاستثمارات الأجنبية في المملكة في الفترة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر-النمو الاقتصادي-الاقتصاد السعودي

A Standardized Study of the Impact of Foreign Direct Investment One of the determinants of growth in Kingdom of Saudi Arabia in the period from 2000 to 2017

Fatma Abdalla Mohamed Attia

Abstract: Development literature has largely agreed on the role of FDI in growth, and is an important source of diversification of income sources and plays an important role in improving income distribution through increased employment rates worldwide. This calls on governments to be more active and to do more Of efforts to attract foreign investment. Economic studies have proved the seriousness of the role of foreign direct investment and how its use will affect economic growth positively. Reducing reliance on one sector, such as the petrochemical sector in Saudi Arabia, It is one of the most important economies with the wealth that makes investing in it a solid economy with sustainable growth and productivity. The influx of foreign capital into the Saudi market over the past decade is the biggest proof that the Kingdom has become a target for foreign investment and that the market can be competitive. The Global Competitiveness Report of the World Economic Forum 2016-2017 ranked the Kingdom in the 20th place globally in terms of ease of performance Business. No one denies that the Saudi market needs foreign expertise to raise the efficiency of technology and skill of human cadres after finding jobs through foreign investment, which is considered an effective means to eliminate the problems of unemployment. The current study aims to test the impact of foreign direct investment as one of the factors affecting growth in Saudi Arabia From 2000 to 2017. The study found the importance of this investment, which affects growth rates. Through the theoretical and quantitative study using the method of symmetric integration applied to the Saudi economy proved the lack of foreign investment as one of the factors that lead to high growth rates with the increase of foreign investment in the Kingdom in the recent period.

Keywords: Foreign Direct Investment -economic growth-the economy of Saudi Arabia

المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أدوات تنويع مصادر الدخل ضمن نطاق الأنشطة الاقتصادية في أي بلد حيث أثبتت الدراسات الاقتصادية جدية دور هذه الأداة، والتركيز عليها سيدفع عجلة النمو الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على القطاعات ذات الدور السيادي في حركة أي اقتصاد، كما هو الحال في القطاع النفطي الذي تعتمد عليه السعودية في تسيير حركة اقتصادها وتمييزها، ويعتبر الاقتصاد السعودي من أهم الاقتصاديات المتميزة بالثروات التي تجعل من الاستثمار فيها اقتصاداً متيناً يتمتع بنمو وإنتاجية مستدامين. وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق السعودية خلال العقد الماضي أكبر دليل على أن المملكة أصبحت هدفاً للاستثمار الأجنبي وأن السوق بإمكانها أن تكون تنافسية، حيث أن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2016 - 2017، صنّف المملكة في المرتبة 20 عالمياً من حيث سهولة أداء الأعمال. ولا أحد ينكر أن السوق السعودية تحتاج للخبرات الأجنبية لرفع كفاءة التكنولوجيا ومهارة الكوادر البشرية بعد إيجاد الوظائف لها من خلال الاستثمار الأجنبي، والرقي بمستوى البحوث العلمية وتحقيق تلك الحاجات، قدمت المملكة بعض الحوافز التنظيمية والضريبية والامتيازات التي بدورها ساهمت في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى ذلك ساهمت عدة عوامل في جعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي ومنها: أنها الاقتصاد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وإلى مجموعة الدول العشرين الأكبر اقتصادياً، والانفتاح على التجارة الخارجية، وتوفير الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأسعار أقل من السعر العالمي، والاتفاقات العربية في التبادل التجاري، والاستقرار والنمو الملحوظين في الاقتصاد السعودي، والاستقرار الأمني، والموقع الجغرافي، ووجود فئة الشباب التي تمثل النسبة الأعلى من السكان. هذه العوامل ستجعل للاقتصاد السعودي دوراً وتأثيراً بارزاً بين الاقتصاديات الكبرى، وتساهم أيضاً وبشكل كبير في جلب ثقة المستثمر الأجنبي إلى السوق السعودية.

مشكلة البحث:

توقعت المؤسسات الاقتصادية العالمية المستقلة وغيرها من المؤسسات المشابهة، ارتفاع رأس المال الأجنبي في المملكة بصورة كبيرة في مدة ليست طويلة. وهذه الأموال سترتفع في المستقبل، وفق المخططات التي وضعتها القيادة على أساس "رؤية المملكة 2030"، وبرنامج التحول المصاحب لها. والمخططات هنا تشمل كل أداة تنمية تدفع مسيرة البناء الاقتصادي المستدام، بما في ذلك بالطبع استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وفتح آفاق جديدة أمامها. وهذه الذراع الاقتصادية "كما هو معروف" تمثل حجر الزاوية لكل الاقتصادات المتقدمة، وتلك التي تتسم بالاستدامة والمرونة. وفي الفترة الأخيرة سادت المرونة بالفعل الساحة الاقتصادية السعودية، طالما أنها تخدم الهدف العام، وهو تحقيق الأهداف كلها ضمن زمنها المحدد لها غير أن الأمر بات مختلفاً الآن، لأن المملكة تستهدف مزيداً من التحول عن النفط إلى مصادر دخل أخرى متوافرة وجاهزة، ما فسر ارتفاع حجم المساهمة غير النفطية في الناتج المحلي، وكذلك ضمن الموازنات العامة التي أعلنت في العامين الماضيين. وهناك كثير من المجالات المفتوحة لرأس المال الأجنبي في المملكة، بل يمكن اعتبار أن غالبية القطاعات مطروحة أمام هذا المال، من الترفيه إلى الثقافة والسياحة والفنون، إلى الطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات، والصناعة والتجارة والخدمات والنقل وغيرها. أي أن الفرص موجودة أمام من يرغب في الاستثمار، في بيئة اقتصادية مطمئنة تماماً، تدعمها المرونة في تشريع القوانين التي تصدر بين الحين والآخر، تباعا لمتطلبات الحراك الاقتصادي بشكل عام. ومن هنا يمكن الإشارة أيضاً، إلى أن الجهات الاستثمارية العالمية الكبرى، تحرص على الوصول إلى السوق السعودية. الرقم الجديد لرأس المال الأجنبي في السعودية سيرتفع في الفترة المقبلة، خصوصاً مع ارتفاع عدد التراخيص التي منحت بالفعل للجهات الاستثمارية الأجنبية، التي بلغت حتى نهاية العام الماضي 7911 ترخيصاً، تشمل مختلف القطاعات المشار إليها. يضاف إلى ذلك أيضاً التراخيص التي منحت

لمؤسسات مالية عالمية، ما يدعم الحراك الاستثماري أيضا في المرحلة المقبلة. وتسعى بلدان أوروبية كبرى لأن تكون ضمن الحراك الاقتصادي السعودي، سواء من خلال وجودها الحالي، أو تطوير هذا الوجود، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الأمريكية التي تنظر إلى المملكة كساحة اقتصادية يتوفر فيها مستوى عالي من الجودة والامان. وتتدافع المؤسسات المشار إليها على التنافس للوصول أولا إلى هذه السوق الكبيرة في المنطقة. المهم أن مسار الاستثمار الأجنبي يمضي قدما على الساحة المحلية بأعلى المعايير، وفي المرحلة المقبلة سيكون هناك مزيد من التراخيص للمستثمرين الأجانب.

- نظراً للوزن الذي يمثله الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المؤثرة في معدلات النمو في أي اقتصاد وبالأخص الاقتصاد السعودي محل الدراسة سوف يتناول البحث دراسة اهمية الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة بعض نقاط الضعف والمشاكل التي قد تواجه الاقتصاد السعودي وما هي مجالات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
 - توزيع حجم الاستثمار الأجنبي القطاعي والجغرافي في المملكة العربية السعودية.
 - حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة.
 - تجربة السعودية الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي.
- ماهي المقومات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية والتي تؤدي لجذب الاستثمار الأجنبي إليها؟ ما هو أثر الاستثمار الأجنبي على المملكة العربية السعودية؟ ماهي المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي؟ وما هو أثرها؟

الهدف من البحث:

- يهتم البحث الحالي بتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على معدلات النمو باعتباره احد المحددات الرئيسية التي تؤدي الى زيادة معدلات النمو والعمل على زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع مستوى التشغيل والتخفيف من حدة مشكلة البطالة.
- وبالتالي تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:
- 1-التاصيل النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو من خلال الرجوع الى النظريات والادبيات الاقتصادية التي تناولت هذه العلاقة.
 - 2-الوقوف على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي للوصول لمعدلات نمو مرتفعة في المملكة العربية السعودية وخاصة في ظل مجموعة القوانين والتسهيلات المقدمة للمستثمرين التي تعزز عمل هذه الاداة.
 - 3-التعرف على الطرق التي من خلالها شجعت المملكة العربية السعودية الاستثمار الأجنبي.

فروض البحث:

انسجاماً مع أهداف البحث في دراسة الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة حيث ان هذه الاداة تعتبر هامة ، وان المملكة لديها موارد اخرى لم تستغل بعد ويجب ان تجذب إليها رؤوس الاموال الاجنبية وقد يكون هذا وسيلة لمواجهة الاعتماد على الموارد النفطية يفرض البحث ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مباشر وفعال على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة

للتحقق من فرضية البحث تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الكمي والذي يتم على خطوتين: تهتم الخطوة الأولى بتحليل الإطار النظري من حين التعارف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومزايا وعيوب وتطور هذه المنظومة في المملكة والأطر التشريعية التي خضعت لها. كما يتطلب المنهج التحليلي استعراض فروض ومشكلة البحث من خلال عدة نقاط:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف – الأهمية – العوامل المؤثرة- المزايا والعيوب)
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية (المقومات-مجالات الاستثمار –
حوافز تشجيع الاستثمار الأجنبي)

-تجربة المملكة العربية السعودية الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي

الخطوة الثانية: (التحليل الكمي للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية)

نموذج قياسي لمعرفة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي للمملكة
وسوف يتم قياس معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع للعديد من المتغيرات المستقلة التي تؤثر فيه
ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التكوين الرأسمالي وأسعار صرف ومدى الاستقرار
السياسي والاقتصادي والقوانين والحوافز التي تضعها المملكة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي
ويعتبر هذا المتغير الأخير متغير وهمي يتم تقديره بصفر في السنوات السابقة ثم يأخذ قيمة ثابتة
الواحد الصحيح ويعتمد هذا على أسلوب التكامل المتناظر لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطور
نشاط الاستثمار الأجنبي واثرة على معدل النمو وتقوم هذه النظرية على فحص العلاقة بين السلاسل
الزمنية للمتغيرات (Engle & Granger, 1987) الاقتصادية التي تتسم بعدم الاستقرار.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

(تعريف – الأهمية –العوامل المؤثرة-المزايا والعيوب)

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي للدول النامية، فقد شوهدت
مؤخرا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، ف تحرير نظم التجارة وزيادة مساهمة هذه الدول
في التكامل الاقتصادي العالمي له دور بهذه الزيادة، وكان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التكامل
العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق العمل وأسواق رأس المال للدول المضيفة، ويهدف
الاستثمار الأجنبي إلى الحصول على فائدة طويلة الأمد في مؤسسات أو منشآت خارج حدود المستثمر
وتشمل العلاقة بين منشأة أو مؤسسة أو ربما دولة مع جهة خارجية تشمل الشركات العابرة للقوميات
أو المتعددة الجنسيات Transnational Corporation، أحيانا كثيرة تدعى Multinational
Corporations أو المؤسسات متعددة الجنسيات التي تقوم بإدارة الإنتاج أو تقديم الخدمات في بلدين
على الأقل. (S. Toms, 1987)

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو
الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية وممارسة السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية.
يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بتملك 10% أو أكثر من رأسمال الشركة على ان ترتبط هذه
الملكية بالتأثير في إدارتها.

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:

تنص النظرية الاقتصادية Endogenous Growth Theory على أن النمو الاقتصادي يحصل
لعدة أسباب وأهمها حجم الاستثمارات فكلما زاد الاستثمار زاد النمو الاقتصادي، فإذا زاد حجم
الاستثمار في هذه السنة عن السنة التي تسبقها فالزيادة الحاصلة ستؤثر على معدل النمو، ولم تحدد
النظرية ما إذا كانت الاستثمارات محلية أم أجنبية ولكن منطقيا زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة معدل
النمو كونها ستزيد من حجم اجمالي الاستثمارات.

وقد يلعب الاستثمار الأجنبي دور في التطور التكنولوجي والذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي،
فالشركات الأجنبية تجلب معها التقنية المطلوبة فتؤثر إيجابيا على الإنتاجية، ويؤثر الاستثمار الأجنبي
على التطور التكنولوجي من خلال: المحاكاة أو التقليد، المنافسة، الروابط الأجنبية والتدريب وقد
تكون الآثار سلبية أو إيجابية. (Ross & Hess 1977)

2-المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي:

ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العوامل التالية:

أ. متغيرات قابلة للقياس الكمي: الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي محدد أساسي للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير مع العديد من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها، وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (T.Vito&H.Davoodi,1997)

ثانياً: نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي:

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة. وتوجد عدة طرق لقياس التضخم منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم حركة رأس المال والتي تؤثر تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية. وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز 10% أو 30% أو 100% سنوياً تشوه النمط الاستثماري ويدخل الاستثمار في منطقة الخطر سواء للاستثمارات المحلية أو الأجنبية، ويعد التضخم مؤثر على ضعف الاقتصاد القومي، وهناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (الهيئة العامة للاستثمار 2010)

رابعاً: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي:

تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلاً فتتخفف دخول الأفراد ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار، وهناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي.

خامساً: نسبة الادخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي:

هناك تأثيران للادخار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، الأول تأثير طردي هو أن الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وتوسيع حجم السوق ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني فهو تأثير عكسي إذ أن قلة المدخرات المحلية تؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يكون هناك اعتماد كبير على الاستثمار الأجنبي في إنشاء المشاريع وتنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

ب. متغيرات غير قابلة للقياس الكمي: مثل الاستقرار السياسي، والتقدم الحضاري، ودرجة التحرر الاقتصادي. (G.Joshua&D.Villanue,1999)

3-مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي في تدفقاته، وعليه يجد مؤيدى العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصاديات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع من خلال:

- المساهمة في إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير.
- الحصول على التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.

- توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.
- يساهم في رفع معدلات الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

على النقيض من مؤيدي الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك قسما آخر من المنتقدين الذين يملكون نظرة تشاؤمية تجاهه فهؤلاء يرون إن الاستثمارات الأجنبية عبارة عن مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية في اغلب إن لم يكن في الحالات جميعها، أو بعبارة أخرى فإن المستثمر الأجنبي، من وجهة نظرهم، ممثلا بهذه الشركات يأخذ أكثر مما يعطي. وتأتي في مقدمة تيريراتهم مسألة السيادة والسلطة في اتخاذ القرار الوطني. فالشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائدة لتدفق رأس المال، ومن ثم فإن صنع القرار لا يكون وطنيا، بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي ونفوذ حكومته التي تقوم بدعمه. (Hamad.Miki,2010)

تميل الشركات واردة الذكر إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد الوطني، ولا يقف الأمر عند حد دعم حكوماتها لها، بل إن لهذه الشركات وسائل وأساليب تستطيع بواسطتها أن تلعب على أكثر من حبل، فيمكن لها أن تغلق فروعها في احد البلدان لتنتقل إلى بلد آخر، أو تخلق قدرات موازية في البلدان المجاورة للبلد المعني، أو تبطن توسع الإنتاج في بلد ما لصالح توسيعه في بلد آخر. كذلك يمكن للشركات المذكورة أن تناور وتتفادى الضوابط التي تفرضها الحكومة على وحدة إنتاجية معينة،

طالما أن نشاطها يغطي وحدات عديدة من الاقتصاد القومي..(Wrenn.Eoin,2007)

تتمتع إذا الشركات متعددة الجنسية وفروعها ببدائل كثيرة غير متاحة للشركات المحلية، وهي قادرة على الهروب من الإذعان للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو قابلتها تشريعات قانونية جديدة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو البيئي والتي تعارض أهدافها، وبخاصة تلك التي ترفع من تكاليف إنتاجها (رزاق,2012)

وإذا تم التركيز على الجانب الاقتصادي، فإن المعارضين يطرحون جملة من الانتقادات والمساوئ التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أبرزها ما يأتي:-

1- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما المتدفق إلى البلدان النامية، بالمشاريع المنشأة من قبل الشركات متعددة الجنسية (ومعظمها صناعية) والتي لا تحتاج إلا إلى قوة عمل قليلة العدد، وان تتكون من عمال متخصصين فضلا عن عمال شبه ماهرين غير مؤهلين ولا يمتلكون سوى تجربة مقتصرة على العمليات التكنيكية البسيطة، ومن ثم فإن حاجتها نادرة جدا إن لم تكن معدومة إلى كوادر متحركة تمتلك مهارات متنوعة ومعرفة مهنية واسعة ومعقدة. وبالمقابل لما كانت اغلب هذه المشاريع الصناعية مجرد ملاحق أو شركات فرعية ترتبط بمراكز واقعة ما وراء البحار، حيث يجري اتخاذ القرارات التكنولوجية، وبما إنها تدار بواسطة كادر إداري وتكنيكي أجنبي ينفذ تكنولوجيا جاهزة، فإن إمكانيات إجراء تجارب وبحوث وتجديدات تكنولوجية يصبح أمرا نادرا للغاية بعبارة أخرى هنالك اعتمادا تاما على الخارج (المركز) في مجال التكنولوجيا. فالشركات الأم مالكة التكنولوجيا هي التي تفرض نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل المشاريع القائمة أو الشركات الفرعية، وفقا لاستراتيجيتها ومصحتها. ومنطقيا فإن اختيارها ستركز على تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية يتطلب تطبيقها متابعة التطورات والمنجزات التكنولوجية أولا بأول، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف.(S.Andreas,1992)

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

(المقومات- مجالات الاستثمار - حوافز تشجيع الاستثمار الأجنبي)

1- تجربة المملكة العربية السعودية الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي:

يعرض هذا المبحث تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب

اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي.

الاستثمار الجديد مر بعدة تطورات إلى أن وصل لهذه المرحلة، حيث تم إصدار الهيئة العامة للاستثمار مرسوم ملكي 2000 م يتضمن العديد من التسهيلات لتهيئة المناخ الاستثماري ملائمة المناخ وتطويره للاستثمار:

هناك قرارات صدرت بخصوص نظام الاستثمار الأجنبي والهيئة العامة للاستثمار في مجال تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في السعودية من خلال:

1- يظهر من الأنظمة التحفيزية للاستثمار أن الجزء المهم فيها هو ما يتعلق بمسألة الضرائب على الأرباح وتتحمل الدولة نسبة % 15 بعدما كانت نسبة مثقلة لكاهل المستثمرين وصلت إلى 45 % في النظام الاستثماري السابق.

2- يكفل النظام الجديد للمستثمر الأجنبي حق التمتع بالملكية الكاملة % 100 للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في السعودية، وقد كان النظام القديم يمنح بصورة ضمنية هذا الحق غير أنه يشجع إقامة المشروعات المشتركة حيث اشترط أن يكون المستثمر الأجنبي مالكا لما لا يزيد عن % 75 من أسهم المشروع حتى يتسنى له التمتع بالحوافز، ولكن في ظل النظام الجديد فإن هذا الشرط أصبح لا وجود له، مما يعني التفعيل العملي نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

3- تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وتم تحقيق عدة إنجازات لتسهيل بيئة الأعمال منها: تقليص المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص من 30 يوم إلى 3 أيام.

4- مقارنة بالوضع في السابق ومقارنة بنسب تنفيذ التراخيص بشكل عام في السعودية، فقد ارتفعت أعداد المشاريع المنفذة بمعدل % 20 في المتوسط وزاد حجم الاستثمارات المنفذة بمعدل % 80 سنويا في المتوسط في الفترة 2001 - 2016.

• ويجب الملاحظة بأن هناك فارق زمني بين إصدار تراخيص الاستثمار وتنفيذ المشروعات على الواقع، نظرا لأن المشاريع ذات التمويل الضخم تحتاج إلى عدة سنوات لاستثمار كامل رأس مالها، وقد تزامن هذا التغيير مع صدور نظام الاستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار، فإن السعودية تتمتع بمميزات جذب أخرى لا تقل أهمية عن العاملين السابقين (www.sagia.gov.sa).

2- حجم الاستثمار الأجنبي وتوزيعه القطاعي والجغرافي في المملكة العربية السعودية:

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في السعودية، لذلك يمكن أن ندرج الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

الجدول (1): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال (2000-2015).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015
الاستثمار الأجنبي الوارد	19,42	12,097	18,293	24,333	39,455	36,457	29,232	16,308	12,182	8,864	8,011

الجدول (2) نصيب القطاعات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية لسنة 2017

القطاع	الصناعة والطاقة	الخدمات المالية والتأمين	المقاولات	الفنادق والمطاعم	النقل	النقل والاتصالات	العقار والتأجير
النسبة	64.34	6.682	1.982	0.207	0.08	0.023	29.681

الجدول (3): أهم خمسة دول مستثمرة في السعودية حتى نهاية 2016

الدول	الولايات المتحدة	اليابان	الإمارات	هولندا	الكويت
الاستثمار الأجنبي المباشر	9424	4575	3114	1299	843

3- تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية:

في نهاية كل فصل مالي، يثبت الاقتصاد السعودي أنه الأقوى على مستوى المنطقة، وما يؤكد ذلك، النمو المتصاعد للاستثمارات الأجنبية في السعودية التي بلغت أعلى مستوياتها بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، وتحديدًا من الربع الثاني 2015.

ووفقًا إلى بيانات أولية لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في السعودية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري إلى 1.494 تريليون ريال، بزيادة سنوية نسبتها 12 في المائة بما يعادل 159.43 مليار ريال، مقارنة بنهاية الربع الثاني من العام الماضي البالغ نحو 1.334 تريليون ريال.

ونمت الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 7.1 في المائة بما يعادل نحو 98.74 مليار ريال مقارنة بـ 1.395 تريليون ريال بنهاية الربع الأول، وهي أعلى نسبة نمو من الربع الثالث 2015 التي حققت خلاله نموًا نسبته 8.5 في المائة.

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية في السعودية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد، واستثمارات الحافظة التي تنقسم إلى نوعين "حقوق الملكية وأسهم وصناديق استثمار" و"سندات الدين".

أما القسم الثالث والأخير من الأقسام الرئيسية، "الاستثمارات الأخرى"، وتتفرع إلى ثلاثة فروع وهي "القروض" و"العملة والودائع" و"حسابات أخرى مستحقة الدفع". وجاء نمو الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الثاني 2017 بفضل نمو "استثمارات الحافظة" وتحديدًا أحد أقسامها الفرعية وهي "سندات الدين" التي نمت بنسبة 26 في المائة بما يعادل 42.6 مليار ريال.

كما سجل بندان من بنود الاستثمارات الأجنبية نموًا ملحوظًا خلال الربع الثاني 2018 وهما "العملة والودائع" و"القروض"، حيث نما الأول بنسبة 26 في المائة بما يعادل 21.2 مليار ريال، والثاني 21 في المائة بنحو 20.5 مليار ريال.

وفيما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية في السعودية فهي تتوزع إلى 3 أقسام رئيسية أكبرها "الاستثمار المباشر داخل الاقتصاد السعودي" حيث يشكل نحو 58.7 في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بـ 65.1 في المائة بنهاية الربع الثاني 2017.

في حين يشكل القسم الثاني "استثمارات الحافظة" نحو 22.8 في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني 2018 مقارنة بـ 16.7 في المائة بنهاية الربع الثاني 2017. والقسم الثالث "استثمارات أخرى"، مثل 18.5 في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني 2018 بـ 18.2 في المائة بنهاية الربع الثاني 2017.

بناء على البيانات المنشورة من قبل وزارة التجارة والصناعة التي تتضمن تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المصانع وإجمالي التمويل وعدد العمال سيتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق المملكة، وتوزيعها حسب الأنشطة الصناعية إلى:

- 1- المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب المناطق
- 2- المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب النشاط الصناعي
- 3- إنجازات الهيئة العامة للاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك توقع اقتصاديون أن يشهد عام 2017 طفرة في زيادة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بنسبة لا تقل عن 4% ونمو التبادل التجاري بين الرياض وبعض العواصم التجارية والصناعية.

وتوقعوا أيضا أن يشهد عام 2017 طفرة كبيرة على مستوى الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات التحويلية والتقنية والتكنولوجيا وتحفيز المنشآت الصغيرة والكبيرة ونمو القطاعات التنموية العملاقة .

وكان تقرير اقتصادي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) أشار أن السعودية الأولى عربيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وال 20 عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، عازيا ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار لعدد من الأسباب منها عمليات الخصخصة

4- المقومات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار:

هناك عدة مقومات يجب أن تكون الدولة تتميز بها حتى يقوم فيها الاستثمار الأجنبي بشكل ناجح، ومن الممكن القول بأن المملكة العربية السعودية تمتاز بهذه المقومات التي تؤدي إلى نجاح المشروع، وتتمثل هذه المقومات بعدة نقاط منها:

أ- انتشار الأمن والاستقرار:

فالأمن هو العامل الرئيسي الأول لجذب رأس المال، فعندما تكون الدولة أكثر استقرارا وأمنا فذلك يعطي طمأنينة لأصحاب رؤوس الأموال لإقامة مشاريعهم بكل أريحية وهذا ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية جاهدة في تثبيته لمصلحة الفرد المواطن وأيضا لراحة المستثمر الأجنبي وجذبه أكثر.

ب- تطبيق نظام الاقتصاد الحر:

فنظام المملكة العربية السعودية معتمد على التجارة الحرة بدون أي قيود طالما أنها تحت تطبيق الشريعة الإسلامية وقواعدها، فعندما يكون هناك حرية للتجارة فهذا عامل مهم لجذب المستثمرين الأجانب لأنهم سيعملون بحرية دون قيود، وأيضا قامت الدولة بوضع برامج لخصخصة بعض المرافق والمشاريع الحكومية. (خضر، 2005)

ج- حجم وضخامة السوق السعودية:

العامل الثالث الجاذب للاستثمار هو حجم السوق السعودي وتنوعه وذلك للحجم المطرد في النمو واتساعه، وأيضا توافر القوى الشرائية فعدد السكان عامل مساعد على الطلب للسلع، فهناك كميات كبيرة من المنتجات المحلية والأجنبية في هذا السوق والتنوع راجع لكبر السوق كي يفي الغرض لوجود فجوة طلب ويمكن سدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، كما أن سعي المملكة وراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيساعد هذا المستثمرين المحليين للانضمام للأسواق الخارجية والبدء بالتصدير الخارجي بدلا من المحلي فقط. (مطر محمد، 1999)

د- المدن الصناعية:

قامت المملكة العربية السعودية بالعديد من التسهيلات حتى تساعد على قيام الاستثمارات ومنها انشاء مدن صناعية ذات كفاءة عالية وتأجير أراضيها على المستثمرين بأسعار رمزية قدرها (0.08) للمتر

المربع سنويا. وإلى يومنا هذا قد تم انشاء ثمان مدن صناعية منتشرة في أرجاء الدولة منها: الرياض, مكة المكرمة, الأحساء, جدة, القصيم والدمام وأيضا مدينتي الجبيل وينبع الصناعية.
هـ - وجود شبكه متكاملة من البنيه الاساسية:

● حتى تكسب الدولة استثمارات ناجحة للدولة تساعدنا لنهوض اقتصادها فقد قامت بتأسيس شبكة متكاملة من البنية التحتية وحرصت على تأسيسها بشكل جيد حتى يسهم في انشاء المشاريع الناجحة. www.sagia.gov.sa

5-مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1 - المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تتوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية.
أ - الاستثمارات المحلية:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي , بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات , الأوراق المالية والذهب , والمشروعات التجارية.
ب - الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

● تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية , مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر <http://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr>

2 - المعيار النوعي لمجال الاستثمار:

تتوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية.
أ - الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:
يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار , السلع , الذهب.. الخ.

و الأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته , ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار. أمّا السهم , فهو أصل مالي , ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي , وإنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد.(التويجري,2001)
ب - الاستثمار المالي:

ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم , أو سند , أو شهادة إيداع... الخ.
و الأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكه أو لحامله , المطالبة بأصل حقيقي , ويكون عادة مرفقا بمستند قانوني , كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

● (<http://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr>)

6 -حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية:

تشجع المملكة العربية السعودية الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الحوافز الاستثمارية منها: امكانية الحصول على القروض الميسرة , وتوفير الخدمات والمرافق بأسعار تنافسية , واعفاء الواردات من المواد الخام والمعدات من الرسوم الجمركية مع الحماية الجمركية للسلع المنتجة محليا , واعفاء المنتجات المحلية المصدرة من رسوم التصدير , وسوف نسرد بعض التفاصيل عن كل من هذه الحوافز:

أ) الحماية والإعفاءات الجمركية:

تقوم الدولة بفرض رسوم جمركية على الواردات والتي يوجد لها بدائل محلية أو تحديد الكميات المستوردة منها بهدف حماية وتشجيع الصناعات الوطنية. أما الواردات المنافسة للمنتجات الخاضعة للحماية تفرض عليها التعرفة الجمركية وتسري هذه التعرفة لمدة 5 سنوات يتم بعدها الغاؤها حيث يمكن للصناعة المحلية أن تحمي نفسها بنفسها وذلك برفع كفاءة الإنتاج.

(ب) تفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية:

تعطي الحكومة الأفضلية للمنتجات الوطنية على مثيلاتها المستوردة عند التعاقد لتأمين مشترياتها.

(ج) توافر المواد الخام:

من أهم المواد الخام التي تتوافر في المملكة هو البترول بالإضافة الى العديد من المعادن مثل الذهب والحديد والفوسفات والمنجنيز والنحاس وما توفره شركة (سابك) من المواد البتروكيمياوية وما يتوافر من مواد خام زراعية.

(د) حوافز تنظيمية من أهمها:

(1) تأسيس جهة لإعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين الاجانب والتنسيق مع الجهات الحكومية الاخرى ذات العلاقة لإكمال اجراءات الموافقة والتصديق عليها وهذه الجهة تسمى الهيئة العامة للاستثمار.

(2) سرعة البت في الطلبات وتسجيل المشروعات وانهاء الاجراءات التنظيمية خلال ثلاثين يوما من استيفاء متطلبات منح الترخيص من الهيئة العامة للاستثمار.

(3) تقديم المزايا والحوافز لمنشآت الاستثمار الأجنبي وهي تعادل المزايا والحوافز التي تتمتع بها المنشآت الوطنية.

(4) تعديل نظام الشركات وذلك بإلغاء الحد الأدنى المطلوب لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

(5) تملك العقارات ذات العلاقة المباشرة بالمنشأة المرخصة من الهيئة بما في ذلك الإقامة والسكن للموظفين.

(6) السماح بتحويل رأس المال والأرباح للخارج.

(7) حرية حركة الأسهم بين الشركاء وفقا للأنظمة ذات العلاقة.

هـ- الحوافز المالية وتشمل:

(1) عدم وجود ضرائب على الدخل الفردي.

(2) تبلغ الضرائب على الشركات 20% من صافي الأرباح.

(3) إمكانية المستثمرين الأجانب من الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية بحسب الأنظمة ذات العلاقة والتي تشمل:

1- صندوق التنمية الصناعية السعودي.

2- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- صندوق النقد العربي.

4- برنامج تمويل التجارة العربية.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

6- البنك الاسلامي للتنمية.

* هناك حوافز مالية أخرى تدعم الاستثمار في المملكة وهي كالاتي:

- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي.

- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية www.riyadhchamber.org.sa

تعتبر المملكة من ضمن الاقتصاديات العشرين الأكبر في العالم حيث تحتل المملكة المترتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهي تأخذ المركز 49 ضمن 189 دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء العمال وفقاً لتقرير ممارسة أداء العمال لعام 2015 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. حيث ان من المتوقع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الى 33500 دولار أمريكي بحلول عام 2020 م، اذا فالمملكة من أسرع الدول في النمو الاقتصادي على مستوى العالم. ويعتبر الريال السعودي من أكثر العملات استقراراً حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاث عقود الاخيرة بالإضافة الى عدم وجود قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج. كما تشهد المملكة انخفاض في معدلات التضخم. أما فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي فان المملكة تسعى لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول.

المبحث الثالث: قياس اثر الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية على معدلات النمو:

لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو تم تكوين نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المتناظر لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين تطور نشاط الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو بالمملكة العربية السعودية وذلك بالاعتماد على نظرية التكامل المتناظر (Cointegration theory) التي قدمها وأثبتها إحصائياً كل من أنجل وجرانجر (Engle & Granger, 1987) هذه النظرية تقوم على فحص العلاقات بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتي عادة ما تتسم بعدم الاستقرار في المستوى الأولى لها. ويتمثل نموذج الدراسة في المعادلة التالية:

$$\ln Y_t = b_1 \ln x_{1t} + b_2 \ln x_{2t} + b_{31} \ln x_{3t} + b_4 \ln x_{4t} + b_5 \ln x_{5t} + b_6 \ln x_{6t} + b_7 D_{1t} + b_8 D_{2t} + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث: Y_t : مؤشر النمو ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً خلال فترة الدراسة بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000-2017) وهو المتغير التابع في النموذج
أما المتغيرات المستقلة في النموذج فهي:

X_1 : المؤشر الأول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI خلال نفس الفترة
 X_2 : المؤشر الثاني للاستثمار المحلي ويقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي

X_3 : مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة

X_4 : مؤشر السياسة النقدية ويقاس بمعدل التضخم السنوي خلال الفترة

X_5 : مؤشر السياسة المالية الانفاق الحكومي ويقاس بالفرق بين الإيرادات الحكومية والانفاق
 D_1 : متغير صوري للتعبير عن دور الهيئة العامة للاستثمار في تطوير منظومة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة والحوافز الخاصة بتشجيع FDI منذ عام (2010)، ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة (2000-2007)، ويأخذ القيمة 1 خلال الفترة (2008-2017)

D_2 : متغير صوري لأثر القوانين والتشريعات الجديدة مثل تطبيق ضريبة المبيعات والقوانين الخاصة بزيادة المدفوعات النقدية للمقيمين في المملكة التي تؤثر على الاستثمار المحلي، ويأخذ هذا المتغير صفر خلال الفترة (2000-2009) ويأخذ القيمة 1 خلال الفترة (2010-2017)

t : تعبر عن الزمن

μ_t : ييمثل عنصر الخطأ العشوائي

ويقوم أسلوب قياس علاقات التكامل المتناظر بين المتغيرات وفقاً لمنهجية أنجل وجرانجر (1987)

على خطوتين رئيسيتين (Engle & Granger, 1987; 251-267):

الخطوة الأولى: بتجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية

الخطوة الثانية: تقدير النموذج واختبار سكون البواقي المقدر

ويمكن تطبيق الخطوات السابقة على نموذج البحث التالي:

الخطوة الأولى: تجهيز البيانات واختبار السكون للسلاسل الزمنية حيث تتصف بيانات السلاسل الزمنية عادة ببعض الخصائص منها عدم ثبات التباين (Variance) والموسمية (Seasonality)، كما تتأثر بعامل الاتجاه (Trend) عبر الزمن وبالتالي قد تؤثر هذه الخصائص على المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج في نفس أو عكس الاتجاه (Lutkepoh1,2004; 8-11) وللتخلص من هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للبيانات وذلك بهدف تحجيم القيم الشاذة داخل بيانات متغيرات الدراسة مما يزيد من دقة الاعتماد على المقاييس الإحصائية المختلفة ثم تم اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة Stationary من خلال اختبارات جذر الوحدة Unit root tests بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة الجارية خلال الفترة الدراسة، والتأكد من سكونها، واختبار ما إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وذلك حتى يمكن تطبيق منهجية (Engle & Granger) تم استخدام اختبار Philp-perron لاختبار سكون السلاسل الزمنية.

الخطوة الثانية: تقدير النموذج واختبار سكون البواقي المقدرة: وتتم هذه الخطوة على مرحلتين: أولاً: تقدير النموذج: حيث توصلت نتائج اختبار جذر الوحدة إلى استقرار البيانات، وأن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فإنه يمكن تقدير نموذج التكامل المتناظر Co-integration باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square (OLS)، وقد تم الحصول على النتائج المتمثلة في النموذج التالي:

$$\ln Y_t = 3.67 + 0.014 \ln x_{1t} + 0.058 \ln x_{2t} + 0.59 \ln x_{3t} + 0.027 \ln x_{4t} + 0.050 \ln x_{5t} + 0.16 D_{1t} - 0.09 D_{2t} + \mu_t$$

ثانياً: اختبار سكون البواقي المقدرة في معادلة الانحدار ويتم اختبار سكون البواقي أيضاً باستخدام اختبار Philp-Perron Test، وحيث تبين أن البواقي المقدرة مستقرة عند المستوى أي بدون أخذ الفروق الأولى، فإن ذلك يعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج التقدير 0

أولاً: تحليل النتائج الإحصائية: يتم استخدام أربعة مؤشرات وهي اختبار للحكم على معنوية معاملات النموذج كل على حدة، واختبار f للحكم على جودة أو معنوية النموذج ككل، وقيمة R للتوضيح القدرة التفسيرية للنموذج، وقيمة إحصاء دربرن واتسون DW للكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في النموذج.

1- اختبار t: تشير نتائج التقدير إلى معنوية معاملات النموذج المقدرة ولبعض المتغيرات المستقلة وهي مؤشر الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية 5%، ومؤشر الاستثمار (إجمالي التكوين الرأسمالي) عند مستوى معنوية 5% ومؤشر القوانين والتشريعات معنوي عند مستوى معنوية 10%، بينما باقي المتغيرات وهي المؤشر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومؤشر الهيئة العامة للاستثمار ليست ذات معنوية إحصائية وفقاً لاختبار t.

2- اختبار f: تشير النتائج الإحصائية إلى أن قيمة المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية مما يدعو إلى رفض الفرض العدمي بأن معاملات النموذج مجتمعة تساوى الصفر وقبول الفرض البديل بأن معاملات النموذج مجتمعة تختلف معنوياً عن الصفر أي أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

3- قيمة $R^2 = 0.92$ تعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 92% من التغير في المتغير التابع وهو معدل النمو بينما ترجع النسبة الباقية وهي 8% إلى عوامل أخرى يفسرها الخطأ العشوائي في النموذج.

وتشير قيمة معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted إلى القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة جميعاً على تفسير المتغير التابع بعد أخذ درجات الحرية في الاعتبار، وهي تعد من المؤشرات الرئيسية على جودة النموذج، فقد بلغت هذه القيمة نحو (0.88) مما يدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج،

ويعنى ذلك أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج قادرة على تفسير نحو 88% من التغير في مؤشر النمو وهي نسبة مرتفعة إلى حد كبير
4- قيمة إحصاء $D.w = 1.52$ تشير إلى أنه يتوقع ألا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ثانياً: تحليل النتائج الاقتصادية

تشير قيمة معاملات النموذج وإشارتها إلى أن بعض المتغيرات المستخدمة في النموذج قد أخذت الاتجاه المتوقع لها بناء على النظرية الاقتصادية، بينما أخذ البعض الآخر اتجاهاً مخالفاً لما كان متوقفاً لها، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

1- مؤشرات الاستثمار الأجنبي: وهي المؤشر الأول لإجمالي الاستثمار الأجنبي $X1$ الاستثمار المحلي $X2$ ، ويتضح من الإشارة الموجبة للمعلمة المقدره للمتغير $X1$ أن هناك علاقة طردية بينه النمو، وقد بلغت قيمة المعلمة ($b_1 = 0.14$) مما يدل على أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة تؤدي إلى رفع معدل النمو بمقدار 0.014 وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية المختلفة بشأن العلاقة السالبة بين إجمالي محفظة التمويل متناهي الصغر ومعدل البطالة.

أما المؤشر الثاني $X2$ فعلى غير المتوقع وعلى الرغم من المعنوية الإحصائية لهذا المتغير جاءت الإشارة موجبة مشيرة إلى علاقة طردية بين الاستثمار المحلي وزيادة معدلات النمو في المملكة ويمكن تفسير هذه النتيجة غير المتوقعة إلى أنها ترجع إلى أسباب مهمة منها توجيه وتشجيع الاستثمارات نحو مشاريع تؤثر في الاستثمارات المحلية لاستخدامها لأغراض إنتاجية أكثر منها استهلاكية.

2- مؤشر الاستثمار 0 تتفق الإشارة السالبة لمؤشر الاستثمار ($X3$) والذي يقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت¹ (Gross Fixed Capital Formation) إلى الناتج المحلي الإجمالي مع ما هو متوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن مزيداً من الاستثمار ممثلاً في زيادة تراكم رأس المال الثابت تؤدي إلى مزيد من البنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة التشغيل والذي يعكس بدوره على زيادة متوسط دخل الفرد. أما قيمة المعلمة والتي بلغت ($b_3 = 0.59$) فتعني أن زيادة رأس المال الثابت بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو بمقدار 0.59 وحدة و 0

3- مؤشر السياسة النقدية تتفق الإشارة السالبة لمعدل التضخم ($X4$) مع النظرية الاقتصادية حيث تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل النمو، أما بالنسبة لحجم التأثير ($b_4 = 0.05$) فيعني أن زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى خفض النمو بـ 0.027 وحدة.

4- مؤشر السياسة المالية صافي الانفاق الحكومي: تتفق الإشارة السالبة مع ما تقرره النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي، فمن المتوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية أن يؤدي مزيد من الانفاق الحكومي الذي يشير إلى وجود عجز في الموازنة إلى تخفيض مستوى النمو في الاقتصاد وتشير قيمة المعلمة $b_4 = 0.05$ وأن زيادة العجز بوحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض النمو بـ 0.05 وحدة.

5- مؤشر دور الهيئة العامة للاستثمار $D1$: تشير الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية المتوقعة بين الإصلاحات والحوافز التي قدمتها الهيئة العامة للاستثمار ودورها في زيادة معدلات الاستثمار المباشر في المملكة من خلال القضاء على المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي بطرح مجموعة من الضوابط والمعايير والقوانين المنظمة لهذا القطاع.

8 - مؤشر التغيرات السياسية $D2$ يقاس هذا المؤشر بالمتغير الصوري الثاني D_2 الذي يعبر عن الآثار التي ترتبت على القوانين الجديدة من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتدهور القطاعات الإنتاجية الأخرى (Abdou & Zaazou, 2013)

¹ رأس المال الثابت هي المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج، ومن أهم الأمثلة عن رأس المال الثابت في معظم النشاطات الاقتصادية هو الأرض، والبناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة.

النتائج

من التحليل النظري والتطبيقي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة في معدل النمو لما لها من دور إيجابي في محاربة البطالة وتوفير فرص العمل بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ليس فقط في الدول النامية أو الأخذة في النمو ولكن أيضا في الدول المتقدمة على حد سواء.

وبالنسبة للحالة في المملكة العربية السعودية فإن هناك تحديا بالغ الأهمية أمام صناعة الاستثمار الأجنبي، ألا وهو كيفية توسيع عروض المنتجات وتنويع الأسواق المستهدفة من أجل الوصول لشريحة أكبر من السكان. وعلى ذلك فإن منظومة الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج الى المساعدة الفنية من أجل تطوير البرامج التي من شأنها تنويع منتجاتها، وتحسين الكفاءة التشغيلية والاستدامة، وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي. ولا يزال في طور التكوين منتجات جديدة رائدة بما في ذلك إقامة مشروعات رأس المال الاستثماري المخاطر والتي تتطلب بشكل متزايد ديونا وحقوقا ملكية طويلة الأجل لنمو الأعمال التجارية الناجحة.

كما واجهت أيضا هذا الاستثمار في السنوات الأخيرة صعوبة في مواجهة الفترة الانتقالية الاقتصادية والسياسية الحالية. وقد كشفت حالة عدم الاستقرار هذه نقاط الضعف التشغيلية لبعض المؤسسات، وتسببت في حدوث تدهور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث عرض المبحث الأول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية من خلال مناقشة تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، والمقومات التي تمتلكها لتهيئه المناخ الملائم للاستثمار ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

1. برنامج التوازن الاقتصادي الذي يهدف إلى إيجاد علاقة متوازنة بين طرفين دخلا في علاقة تبادل تجاري واقتصادي ومن أهدافه تنوع مصادر الدخل في المملكة وخلق فرص وظيفية وأيضاً توسيع القاعدة الصناعية.
2. المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي متغيرات قابله للقياس الكمي، ومتغيرات غير قابله للقياس الكمي.
3. من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية المساهمة في إقامه مشروعات إنتاجية وأيضاً الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص العمل.
4. ومن عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات متعدد الجنسية ونادراً ما يؤدي إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار.

في المبحث الثاني يناقش دوافع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية من خلال مناقشه حجم الاستثمار الأجنبي، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

1. مجالات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية لها نوعين من المعايير منها معيار جغرافي لمجال الاستثمار ونوع الآخر معيار نوعي لمجال الاستثمار.
2. حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية هناك العديد من الحوافز منها الحماية والإعفاءات الجمركية والضرائب، وتوفير مواد الخام، والقروض الميسرة.

المبحث الثالث يناقش التحليل الكمي للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية من خلال مناقشه نموذج قياسي لمعرفة أهميه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.

وأخيرا إن المملكة العربية السعودية تتمتع بعده مقومات تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي لها بشكل ناجح منها الاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق السعودي وغيرها مما سبق ذكره، وكشف البحث عن وجود تأثيرات إيجابية وسلبية للاستثمار الأجنبي على الدولة المضيفة. فيرى معارضو الاستثمار الأجنبي إن حاجته للعمال نادرة جدا وإغفال الاستثمار الأجنبي لمصالح البلدان ذاتها يؤدي إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطين وبين مصالح برامج البلدان المضيفة وخاصة النامية منها.

التوصيات:

1. ينبغي على الاستثمار الأجنبي مراعاة خصائص البلدان المضيفة وبخاصة النامية منها وظروفها ومستوى تطورها الاقتصادي.
2. ضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية والسياسية وفق نظام من الأولويات يضمن تحقيق التنمية المستدامة.
3. ينبغي منح المستثمر الأجنبي حوافز متقاربة مع المستثمر الوطني.
4. إعطاء أفضلية لمشاركه رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي.
5. يجب ألا يمس هذا الاستثمار سيادة الدولة ولا يؤثر على القرار السياسي.
6. ينبغي توفير المناخ الاستثماري المناسب في البلد النامي.
7. لا بد من استراتيجية وطنية للبلد النامي حول مسألة تقبل التكنولوجيا ومراعاة خصائصه وظروفه.
8. ضرورة وضع الضوابط تلزم الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا وتدريب الأيدي العاملة.
9. يجب مراعاة نظافة البيئة في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد.

المراجع:

أولا : المراجع العربية

- 1- دينا أحمد عمر، 2006، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة (رسالة منشورة)، المعهد التقني نينوى، العراق.
- 2- هناء عبدالغفار السامرائي، 1998، الاستثمارات الأجنبية.. المسوغات والأخطار (حلقة نقاشية)، بيت الحكمة، بغداد.
- 3- توماس سنتش، ترجمة فالح عبدالجبار، 1987، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار الفارابي، بيروت.
- 4- محمد مطر، 1999، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العلمية.
- 5- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التحولات الهيكلية في المملكة العربية السعودية ودول شرق آسيا، الآلية الاقتصادية السعودية، السنة الثانية، العدد 3، 2005، 1420 هـ.
- 6- حمد عبدالعزيز التويجري، 2001، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، العدد 1، الرياض.
- 7- يحيى غني النجار، 2000، على هامش التخلف والتنمية، مطبعة الرشيد، بغداد.
- 8- د. وشاح رزاق، 2012، المعهد العربي للتخطيط، اثر الاستثمار الأجنبي على النمو.
- 9- مطر محمود، 2002، نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج، الكويت.

ثانياً : المراجع الانجليزية

- 1-Alaessens, S. and Tzioumis, K. (2006). Measuring firms' access to finance, World Bank, Washington DC.
- 2-Abu-Bader, Suleiman and Aamer S Abu-Qarn. , 2003, Government expenditures, military spending and economic growth: causality evidence from egypt, israel, and syria. Journal of Policy Modeling, 25(6):567–583.
- 3-Banister, David and Yossi Berechman. 2001. Transport investment and the promotion of economic growth. Journal of transport geography, 9(3):209–218,.
- 4-Becker, Gary S, Kevin M Murphy, and Robert Tamura. 1990. Human capital, fertility, and economic growth. Journal of Political Economy, 98(5 pt 2).
- 5-Cass, David. 1965. Optimum growth in an aggregative model of capital accumulation. The Review of Economic Studies, pages 233–240.
- 6-Pesaran, M Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J Smith. 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics.
- 7-Pesaran, M Hashem and Yongcheol Shin. 1998. An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. Econometric Society Monograph3.
- 8-Romer, Paul M. Increasing returns and long-run growth. 1986. The journal of political economy.
- 9-UN system task team on the post -2015 UN development agenda, Statistics and indicators for the post-2015 development agenda, New York, July 2013
- 10-Wu, Shih-Ying, Jenn-Hong Tang, and Eric S Lin. 2010. The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development? of Policy Modeling, 32(6):804– 817

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- البنك الدولي <http://www.albankaldawli.org/>
- مؤسسة النقد العربي السعودي <http://www.sama.gov.sa/ar>
- sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx
- (الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية [/https://www.stats.gov.sa](https://www.stats.gov.sa)
- (وزارة التجارة والاستثمار

<https://m.mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/Saamy.aspx>

-حوافز الاستثمار في المملكة العربية السعودية 2012

-www.riyadhchamber.org.sa

-www.sagia.gov.sa

- <http://www.worldbank.org/>
- <http://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr>